MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

حزيران 2025

أبرز ما في العدد:

- اقتصاد شمال الضفة الغربية على شفا الانهيار نتيجة المداهمات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين، والتي تسببت بإغلاق أبواب أكثر من نصف المحال التجارية ومنشآت الأعمال المشمولة بالمسح في وقت ما خلال الربع الأول من العام 2025، وقد أبلغ 18.7% منها عن أضرار مادية مباشرة، إلى جانب تراجع حاد في الإيرادات، والوظائف، والإنتاج.
- تُضيّق القيود المصرفية الإسرائيلية الخناق على الفلسطينيين، مسببة أزمة سيولة نقدية تعيق قدرتهم على الإيداع بعملة الشيكل أو الوفاء بالتزاماتهم المالية.
- تحرز مشاريع إصلاح القطاع الصحي والمستشفيات تقدماً، إلا أنها ما تزال تعاني من نقص التمويل، بينما يطغى الدمار شبه الكامل للنظام الصحي في قطاع غزة على أي تقدم في هذا المجال.
- رغم استمرار إطلاق برامج إقراض ودعم مالي جديدة، يبقى حجم التمويل محدوداً وغير كافٍ لمواجهة أزمة اقتصادية وإنسانية بهذا الحجم.

يتم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- التداعيات الاقتصادية للعملية العسكرية الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية

منذ مطلع العام 2025، تشهد محافظات شمال الضفة الغربية تصعيداً غير مسبوق في العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة، شمل تهجير أكثر من 40 ألف فلسطيني/ة من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس للاجئين.[1] كما تواصل القوات الإسرائيلية إغلاق 898 حاجزاً وبوابة عسكرية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، 37% منها في جنين ونابلس وطولكرم وطوباس، ما أدى إلى شلل في حركة التنقل وتوقف النشاط الاقتصادي[2]. وأثرت هذه الإجراءات بشدة على التجارة المحلية، إذ عطلت الحركة التجارية بين المحافظات، ما قلص الإيرادات، وخفض فرص العمل، وأضعف القدرة الإنتاجية.

لأغراض تقييم حجم التداعيات الاقتصادية في شمال الضفة الغربية، نفذت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني مسحا للمنشآت الاقتصادية شمل 523 منشأة موزعة كالتالي: 203 في نابلس، 148 في جنين، 146 في طولكرم، و26 في مدينة طوباس.[3] أظهر المسح التدهور السريع في الأوضاع الاقتصادية، من خلال المقارنة بين إحصاءات الربع الأول من العام 2025 والربع المناظر من العام 2023:

- تراجع عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية المشمولة بالمسح بنحو 16.2%. وسجل أكبر تراجع في مدينتي طوباس وجنين، حيث بلغ 38.5% و34% على التوالي، مقابل 20.8% في طولكرم، و5% في نابلس.
- انخفض عدد أيام العمل الشهرية بنحو 16.5%، خاصة في طولكرم (-30.6%) وجنين (-24.9%).

كما تراجعت عدد ساعات العمل اليومية بنحو 13.8% في المتوسط، وكانت طولكرم الأكثر تأثرا (-30.2%).

- أفادت 92% من المنشآت المستطلعة بتكبدها خسائر في الإيرادات، بمعدل تراجع بلغ 58% في المتوسط. وكانت جنين وطولكرم الأكثر تضرراً (96.6% لكل منهما)، مقابل 86.2% في نابلس و84.6% في طوباس.
- أبلغت 87.4% من المنشآت عن تراجع في طاقتها الإنتاجية، بمعدل انخفاض بلغ نحو 58.4%. وكانت جنين وطولكرم الأكثر تضررا، حيث أفادت 97.3% و96.6% من منشآت المدينتين على التوالي بانخفاض في الإنتاج.

أجمع 99.3% من المستجيبين على أن الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية هي السبب الرئيسي في تعطل الاقتصاد خلال الربع الأول من العام 2025، وجاءت الردود متسقة عبر جميع المحافظات. وجاء تراجع الطلب الاستهلاكي في المرتبة الثانية (93.3%)، ويُعزى في معظمه إلى الاقتحامات، والسياسات الإسرائيلية، والحرب في غزة. ومن التحديات الأخرى: ارتفاع تكاليف السلع (90.2%)، وقيود الاحتلال على الحركة، وصعوبات توزيع البضائع بين المحافظات (85.9%).

كما كان لعدم قدرة فلسطيني الداخل على الوصول إلى الأسواق أثر بالغ (77.8%)، وكان تأثير ذلك حرجا بشكل خاص في طولكرم (90.4%) وجنين (85.8%)، مقارنة بنابلس (66.5%) وطوباس (50%). كما أشار 73.6% من المستطلعين إلى نقص السلع والمواد

1 The northern West Bank is in the crosshairs of a new Israeli
2 The occupation strangles the West Bank with hundreds of checkpoints
3 Performance of economic establishments in the northern West Bank

الخام كمشكلة إضافية، خاصة في جنين (85.8%) وطولكرم (82.9%) وطوباس (76.9%)، مقابل 57.6% في نابلس. من العقبات أيضاً صعوبة الوصول لأماكن العمل (46.1%)، وعنف المستوطنين (27.7%).

ونتيجة لهذه الضغوط، أغلقت نحو 52.6% من المنشآت كلياً أو جزئياً خلال الربع الأول من 2025. وكانت النسب الأعلى في جنين (83.1%) وطولكرم، مقابل 23.1% في طوباس و12.3% في نابلس. كما أبلغت 18.7% من المنشآت عن أضرار مادية مباشرة نتيجة هجمات الاحتلال والمستوطنين، لا سيما في طولكرم (33.6%) وجنين (24.3%).

ضاعفت إسرائيل هذه الإجراءات بشكل منهجي منذ كانون الثاني من العام الجاري، ضمن أهدافها السياسية المعلنة للحرب على غزة،[4] ما كشف عن اختلالات هيكلية هددت قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود، ليس فقط بفعل الخسائر المباشرة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والاعتداءات على الضفة الغربية، بل أيضا عبر تقويض فرص الاستثمار المستقبلي وقدرة الأعمال على التكيف في ظل محدودية الموارد الحكومية وضعف الاستجابة المؤسسية.

2- تجدد أزمة فائض الشيكل في البنوك الفلسطينية

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية في 29 أيار أن تراكم الشيكل في البنوك الفلسطينية قد بلغ مستويات حرجة تهدد قدرة النظام المصرفي على تمويل التجارة مع إسرائيل.[5] مع امتلاء خزائن البنوك بالشيكل، ورفض بنك إسرائيل استلام شحنات تفوق السقف المحدد، لم تعد البنوك الفلسطينية قادرة على قبول المزيد من الإيداعات. وتعرف هذه المشكلة المزمنة باسم "أزمة فائض الشيكل"، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة مع تعنت بنك إسرائيل ورفضه تعديل سقوف التحويل، خاصة في ظل السياسة الحكومية الإسرائيلية الحالية تجاه السلطة الفلسطينية.[6] وقد أكدت سلطة النقد الفلسطينية مرارا وتكرارا أن السقوف الحالية، المحددة بمبلغ 18 مليار شيكل سنويا على أربع دفعات ربع سنوية، لم تعد تعكس حجم أو طبيعة الاقتصاد الفلسطيني. وصرح مسؤولو سلطة النقد بأنه يجب رفع سقف التحويلات إلى 30 مليار شيكل لحل أزمة فائض الشيكل.[7]

لا تزال عملة الشيكل العملة الأكثر تداولا في التعاملات المالية الفلسطينية. ووفقا لسلطة النقد، يتم تسوية نحو 50 مليار شيكل سنويا من المعاملات المصرفية (مثل الشيكات والتحويلات البنكية) بعملة الشيكل.[8] ولا يشمل هذا الرقم النقد المتداول خارج النظام المصرفي، خاصة في القطاعات كثيفة الاعتماد على النقد مثل الوقود، والذهب، والتبغ، والعقارات، في اقتصاد يعتمد أساسا على التعاملات النقدية. وعند تعذر تحويل فائض الشيكل، تفقد البنوك قدرتها على تغذية حساباتها المراسلة في البنوك الإسرائيلية، والضرورية لتسيير التجارة مع إسرائيل، والتي شكّلت قرابة 58% من الواردات و86% من الصادرات الفلسطينية في 2024.[9]

تحتفظ البنوك الفلسطينية حاليا بما قيمته 13 مليار شيكل من النقد فعليا، في حين أن الشحنة المقبلة المسموح بها إلى بنك إسرائيل، والمقررة لشهر تموز، لن تتيح سوى نقل 4.5 مليار شيكل،[10] مما سيُبقي نحو 8.5 مليار شيكل عالقة في الخزائن. ووفقا لتعليمات

4 عقب بدء وقف إطلاق النار الأخير في قطاع غزة، وسعت الحكومة الإسرائيلية أهداف حربها لتشمل حملة عسكرية مكثفة في مدن الضفة الغربية مع زيادة الضغط على السلطة الفلسطينية، وهذا الوضع مستمر منذ كانون الثاني 2025. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

5 Crisis of Shekel Accumulation in Palestinian Banks - PMA

6 أنظر نشرة الاقتصاد الفلسطيني، عدد آب ٢٠٢٤ لمزيد من التفاصيل حول الموضوع.

7 https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/23521

8 Questions and Answers about the Excess Shekel Crisis - PMA

9 أنظر تقرير صندوق النقد الدولي للتفاصيل المرتبطة بالتكاليف

10 https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/23521

سلطة النقد رقم (4) لسنة 2013 بشأن السيولة النقدية المصرفية، تُلزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة 3% من ودائعها بكل عملة على شكل نقد، وبما لا يقل عن 6% من إجمالي الودائع بجميع العملات نقدا.[11] وفي أيار 2025، بلغت ودائع الشيكل في الضفة الغربية 24.2 مليار شيكل، ما يتطلب فقط نحو 700 مليون شيكل من السيولة النقدية. وحتى مع احتساب إجمالي الودائع بجميع العملات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغة نحو 71.3 مليار شيكل، فإن الحد الأعلى لمتطلب السيولة النقدية البالغ 6% يعادل نحو 3 مليارات شيكل (وذلك بعد احتساب/خصم متطلب الحد الأدنى البالغ 3% لكل عملة). وحتى بعد عملية نقل شهر تموز، سيبقى لدى البنوك الفلسطينية ما لا يقل عن 5.5 مليار شيكل من النقد الزائد، بافتراض أنه سيتم الاحتفاظ بكامل الاحتياطي الإضافي بعملة الشيكل، وهو أمر غير واقعي. ويبقى هذا الرقم أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، مما له تداعيات خطيرة على ربحية البنوك وانكشافها للمخاطر.

1-2 مسببات أزمة فائض الشيكل الأخيرة

بينما شكلت تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل الجزء الأكبر من تدفقات الشيكل إلى الأراضي الفلسطينية في السابق، إلا أن وقف الاحتلال لتصاريح العمل ما بعد تشرين أول 2023 قد قلّص بشكل كبير من تأثير هذه القناة. ومع ذلك، تشهد البنوك الفلسطينية تزايدا في الإيداعات النقدية بالشيكل، مدفوعةً بمجموعة من العوامل المرتبطة بالوضع السياسي غير المستقر السائد حاليا.

في 11 حزيران، أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش عن نيته التقدم بمقترح للحكومة لإلغاء الإعفاء الذي يحمي العلاقات المصرفية المراسلة، وذلك في أعقاب فرض عقوبات دولية عليه وعلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بتهمة التحريض على العنف ضد الفلسطينيين، إلى جانب مؤشرات على احتمال اعتراف بعض الدول الأوروبية الكبرى بدولة فلسطين.[12]

ورغم أن تهديد سموتريتش لا يحمل أثراً قانونياً مباشراً حتى الآن، نظرا لوجوب مصادقة مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي على القرار، إلا أن أثره السياسي امتد بالفعل إلى الاقتصاد الفلسطيني، وأضفى حالة من الضبابية على السوق. فقد بدأت بعض البنوك برفض إيداعات الشيكل، وهرع المواطنون إلى التخلص منه عبر تحويله إلى عملات صعبة بأسعار صرف مرتفعة.[13] وسارع التجار الفلسطينيون إلى إيداع ما لديهم من شيكل في الحسابات المصرفية خوفاً من انقطاع العلاقات المصرفية بالمراسلة، ورفعوا الأسعار لتعويض ارتفاع تكاليف تحويل الشيكل إلى الدولار أو الدينار.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى المسببة لأزمة الشيكل، إنفاق المتسوقين الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، والذين غالبا ما يتسوقون في الضفة الغربية ويدفعون نقدا. بعد صدور قوانين إسرائيلية تُقيّد المعاملات النقدية، وتصريحات بعض الوزراء الإسرائيليين الداعية إلى سحب ورقة الـ200 شيكل (والتي رفضت لاحقا من قبل بنك إسرائيل)، أصبحت الضفة الغربية بمثابة مكب لتصريف الشيكل.[14] وخوفا من سحب العملة من التداول، لجأ الكثيرون إلى تحويل الشيكل إلى الدولار أو الدينار أو الذهب، ما نشّط السوق السوداء ورفع أسعار صرف العملات غير الرسمية.

كما يُشكّل العمال الفلسطينيون في المستوطنات الإسرائيلية دون تصاريح عاملاً إضافيا في تراكم الشيكل. إذ يتقاضى معظمهم أجورهم بشكل غير رسمي، إما لعدم امتلاكهم تصاريح عمل أو لأن

11 https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/

12 The Times of Israel and https://www.arabnews.com/node/2605399/

13 Shekels from a Mean of Exchange to a Tool of Economic

14 Bank of Israel rejects Sa'ar's request to cancel NIS 200 bill as blow

أرباب العمل يخفون قيمة الأجور للتهرب من التزامات قانونية مثل مكافآت نهاية الخدمة. وتُسهم هذه المدفوعات غير المسجلة في فائض الشيكل النقدي لكنها لا تُحتسب ضمن حصص الشحن الرسمية للشيكل.

2-2 استجابة سلطة النقد الفلسطينية

في أعقاب الأزمة الأخيرة، حثت سلطة النقد الفلسطينية المواطنين على زيادة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وأصدرت في 22 حزيران تعليمات للبنوك بقبول إيداعات الشيكل بسقف 5000 شيكل للعملاء الأفراد دون قيود، مع ترتيبات مختلفة للمبالغ الأكبر.[15] وأجرت سلطة النقد، على مدار أسبوعين، مشاورات مع كبار رجال الأعمال والمؤسسات المالية والمسؤولين الحكوميين، وأعلنت لاحقا أنها تدرس خيارات استبدال الشيكل كعملة أساسية وتبني عملة بديلة.[16] وفي 23 حزيران، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد عن نيتهما إنشاء "خلية أزمة" للتعامل مع الوضع.[17] ومع ذلك، لم تُفلح تدابير تخفيف الأزمة حتى الآن في السيطرة على التشوهات في السوق أو تعزيز الثقة العامة في قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في عملياتها في ظل العقوبات المالية الإسرائيلية وسياسة العقاب الجماعي.

وقد طالبت سلطة النقد باستمرار بتدخل دولي عاجل للضغط على الاحتلال للوفاء بالتزاماته، وحماية القطاع المصرفي الفلسطيني، الذي يعد قطاعات سليما ومعتمدا دوليا لولا هذه الممارسات، والسماح باستئناف تحويلات الشيكل[18]. وفي 24 حزيران، أصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ملخصا سياساتيا استند على أبحاث أعدت حديثا، أكد على هذه المطالب بما ينسجم مع الأجندة الإصلاحية الأوسع لسلطة النقد.[19]

3- إصلاح القطاع الصحي وسط التدمير

في 28 أيار الماضي، أطلق رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى "مشروع إصلاح النظام الصحي الفلسطيني"، وهي مبادرة ممولة من البنك الدولي بنحو 20 مليون دولار تمتد على مدار خمس سنوات، وتهدف إلى تعزيز جهود توطين خدمات الرعاية الصحية، وتحسين كفاءة النظام الصحي واستدامته.[20] وبينما ركز الدعم السابق من البنك الدولي إلى حد كبير على توريد المعدات الطبية وتحسين البنية التحتية الصحية، يسعى المشروع الجديد إلى إصلاح السياسات وتبني آليات تمويل قائمة على الأداء لتقليل الاعتماد على التحويلات الطبية الخارجية المكلفة وغير المستدامة.[21]

يتكوّن المشروع من أربعة مكونات رئيسية:

1. **تحسين التغطية السكانية والخدمية والمالية (7 ملايين دولار):** تمهيد الطريق نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال دعم اعتماد حزمة مزايا محدثة، وتسريع إصلاحات التسعير، وتوريد المشتريات من الأدوية الأساسية. يشمل ذلك تحسين منظومة التحويلات الطبية وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الوقائية ضمن برامج الصحة الأسرية.
2. **تعزيز أنظمة توريد الخدمات (7 ملايين دولار):** إصلاح آلية وزارة الصحة لشراء خدمات التحويل من خلال تطوير أطر تعاقدية جديدة مع المستشفيات الخاصة وتلك التابعة للمنظمات غير الحكومية، وبناء قدرات وحدة توريد وشراء الخدمات لضمان الالتزام بالمعايير وتحقيق القيمة مقابل المال.

15 The Monetary Authority Issues New Instructions - PMA
16 The PMA is Holding a Series of Meetings with Government and Private Sector Representatives - PMA
17 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/25380
18 Crisis of Shekel Accumulation in Palestinian Banks - PMA
19 https://mas.ps/en/publications/12675.html
20 https://english.wafa.ps/Pages/Details/157877
21 Palestinian Health System Reform Project - Project Information Document

3. **تحسين جودة العمليات في المرافق العامة (5 ملايين دولار):** رفع جودة الخدمات السريرية من خلال مواصلة تدريب الكفاءات الطبية ذات الأولوية (مثل طب الأسرة، ورعاية القلب، والأوعية الدموية)، وتوسيع البنية التحتية للصحة الرقمية.
4. **إدارة وتنفيذ المشروع (1 مليون دولار).**

تموّل جميع المكونات من خلال آليات قائمة على النتائج، مربوطة بتحقيق مؤشرات أداء محددة مسبقا. كما يتضمن المشروع مكونا إضافيا للاستجابة الاحترازية للحالات الطارئة (CERC) يتيح إعادة تخصيص الأموال غير الملتزم بها بسرعة في حال وقوع أزمات مستقبلية.

لطالما واجهت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة صعوبة في تقليص اعتمادها على التحويلات الصحية الخارجية، والتي تكلّف نحو 250 مليون دولار سنويا، مع تراكم متأخرات تتجاوز 500 مليون دولار لصالح المستشفيات الخاصة وتلك التابعة للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، جعلت الحكومة الفلسطينية الحالية من هذا الملف أولوية إصلاحية ملحة. نظرا لضعف القدرة الاستيعابية للمرافق العامة والنقص المتكرر في الأدوية، يُحول أكثر من 100 ألف مريض سنويا إلى مستشفيات في القدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وإسرائيل.[22]

تشكل التحويلات إلى المستشفيات الإسرائيلية، التي لا تتجاوز 5% من إجمالي الحالات، قرابة 25% من إجمالي تكاليف التحويلات. تخصم إسرائيل هذه التكاليف بشكل أحادي من عائدات الضرائب الفلسطينية، دون أي شفافية في التسعير، ما يترك السلطة الفلسطينية عاجزة عن التفاوض أو تدقيق الفواتير. وبينما تحصّل المستشفيات الإسرائيلية مستحقاتها بالكامل عبر هذه الاقتطاعات الأحادية، يُترك مقدمو الخدمات المحليون بانتظار مستحقاتهم، إذ يتلقون مدفوعات جزئية ومتأخرة من السلطة، ما يؤدي إلى تراكم المتأخرات وزعزعة استقرار المستشفيات المحلية وشركات الأدوية.[23]

ورغم أن المشروع الجديد يركّز على تحسين آليات شراء الخدمات وإدارة التحويلات الطبية، وتعزيز الرعاية الوقائية، إلا أن تأثيره المالي المحتمل يظل محدودا مقارنة بحجم الاقتطاعات الإسرائيلية من الإيرادات الفلسطينية. فدون معالجة هذا الاستنزاف البنيوي، لا يمكن لأي إصلاح مالي أن يكون مستداما بحق. كما لا بد من الإقرار أن هذه الاعتبارات المالية تبدو ثانوية في الوقت الراهن أمام الأزمة الإنسانية المتواصلة في غزة وتدمير نظامها الصحي.

لم يتبقَ سوى 17 مستشفى يعمل جزئيا من أصل 36 مستشفىً في قطاع غزة، وهي تعاني من نقص حاد في المستلزمات الطبية والكوادر وتقلص المناطق الآمنة.[24] ومن بين 162 مركزا للرعاية الصحية الأولية، لا يعمل سوى 5 بشكل كامل، بينما يعمل 57 مركزا آخر جزئيا. وقد تضرر أكثر من 94% من مستشفيات غزة أو دُمر بالكامل نتيجة الهجمات العسكرية الإسرائيلية.[25] وفي الضفة الغربية، تتزايد القيود على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية بسبب الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية التي تعيق حركة المرضى والطواقم الطبية.[26]

4- إحياء مشروع مستشفى خالد الحسن

في 21 أيار، وقّعت الحكومة الفلسطينية والبنك الإسلامي للتنمية اتفاقية قرض حسن بقيمة 26.6 مليون دولار، لإطلاق المرحلة التمهيدية من مشروع مستشفى خالد الحسن للسرطان في رام الله، والذي تأخر تنفيذه

22 أنظر المصدر السابق.

23 https://www.wafa.ps/pages/details/111278
24 Reported Impact Snapshot - OCHA
25 Health System at Breaking Point - WHO
26 Attacks on Health Care in the West Bank - WHO

طويلاً.[27] يضاف إلى هذا التمويل منحة بقرابة 8.6 مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، و15 مليون دولار من صندوق الأقصى. وتغطي هذه الأموال أعمال البناء الأولية والتشطيبات، وتوريد المعدات الطبية، وتدريب الكوادر البشرية.

عقب الإعلان عن المشروع لأول مرة مطلع العام 2016، أطلقت حملة تبرعات وطنية جمعت حوالي 9 ملايين دولار، مع تعهدات إضافية بنحو 9 ملايين دولار، ومساهمة قدرها 2 مليون دولار من البنك الإسلامي للتنمية.[28] وكان المخطط الأصلي يقضي بإنشاء مبنى مكون من 15 طابقا على مساحة 100 ألف متر مربع، يضم 208 أسرّة، وبتكلفة إنشائية قدرها 140 مليون دولار، دون احتساب تكلفة المعدات الطبية.[29] لو كان المستشفى قائما اليوم، لكان بالإمكان تقلّيص الاعتماد على التحويلات الخارجية لعلاج مرضى السرطان بقرابة 80%. ففي عام 2023، تم تسجيل 3,590 حالة سرطان في الضفة الغربية، وهو رقم في تزايد مستمر.[30]

لكن بسبب القيود المالية المزمنة، لم يرَ المشروع النور. وفي عام 2018، تم توقيع نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص، شمل صندوق الاستثمار الفلسطيني وعددا من المؤسسات الفاعلة في القطاع الخاص.[31] وبحلول أوائل العقد الحالي، تم تقليص مساحة المشروع لـ60,000 متر مربع، مع قدرة استيعابية تبلغ 139 سريرا، وتكلفة إجمالية تقدّر بـ 120 مليون دولار، تشمل تكلفة المعدات الطبية. ورغم هذه التعديلات، ظلّ التقدم بطيئا: بين عامي 2016 و2022، تم إنفاق 2.4 مليون دولار على التصاميم الهندسية، و2.9 مليون دولار على أعمال الحفر (التي بدأت عام 2018)، و29 ألف دولار ونيف كنفقات تشغيلية. وفي عام 2022، أبلغت وزارة الصحة بوجود عجز تمويلي، حيث لم يتبق سوى 6 ملايين دولار من التمويل الأصلي، مما يشير إلى عدم استلام التعهدات.[32]

وجاء الإعلان المتجدد عن مستشفى خالد الحسن بعد أسبوع واحد فقط من افتتاح الرئيس محمود عباس للمركز الاستشاري للسرطان، وهو مرفق خاص تابع للمستشفى الاستشاري في حي الريحان، يملك صندوق الاستثمار الفلسطيني حصة فيه.[33] ومن المتوقع أن يبدأ المركز العمل بطاقة استيعابية قدرها 170 سريرا، وأن يقدم خدمات أورام شاملة، تشمل العلاج الإشعاعي، والعلاج الكيميائي، والعلاجات البيولوجية والهرمونية، وزراعة نخاع العظم، إلى جانب طابق مخصص للبحث العلمي والمحاضرات والتعليم الطبي.

5- برامج تمويلية وإقراضية جديدة

في 2 أيار 2025، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية برنامجا للإقراض بفوائد صفرية يستهدف المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى المهنيين والحرفيين.[34] يقدم البرنامج تمويلا يصل إلى 10,000 دولار لكل مشروع، بقدرة تمويلية إجمالية 10 ملايين دولار. وتشمل شروط السداد فترة سماح تصل إلى 12 شهرا، وفترة سداد تمتد حتى أربع سنوات، دون فوائد أو رسوم خدمات. ويهدف البرنامج إلى مساندة هذه القطاعات الإنتاجية على تغطية التكاليف التشغيلية في ظل الانهيار الاقتصادي المتفاقم، الناتج عن الوضع السياسي غير المستقر وتشديد القيود الإسرائيلية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية الفلسطينية.[35]

27 https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/55870
28 A project on paper..where did the millions for 'Khaled Al-Hassan' go?
29 Khaled Al-Hassan Cancer Hospital - PECDAR
30 https://site.moh.ps/index/ArticleView/ArticleId/7235/
31 https://www.bnews.ps/ar/node/25170

32 https://www.wafa.ps/pages/details/39695
https://www.bnews.ps/ar/node/25170
33 https://www.wafa.ps/Pages/Details/121213
34 The PMA Launches a Zero-Cost Lending Program - PMA
35 Small and Micro Enterprise Financing Program - PMA

وقد أطلقت سلطة النقد مبادرات مماثلة في السابق، من بينها برنامج "ابدأ الآن" بالشراكة مع صندوق التشغيل الفلسطيني، لدعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (بتمويل يصل إلى 10,000 دولار لكل مشروع)،[36] وبرنامج "بادر" الذي استهدف العمال في الضفة الغربية غير القادرين على العمل داخل الخط الأخضر (بقروض تصل إلى 16,000 دولار).[37] إلا أنه لا تتوافر بيانات علنية حول عدد المستفيدين النهائيين أو فعالية هذه البرامج. وبينما تُعدّ هذه الجهود مهمة، فإن حجم التمويل المتاح لا يزال محدودا مقارنةً بحجم الأزمة وشدتها، ما يسلط الضوء على الحاجة إلى تحرك أوسع ومنسق لمعالجة التداعيات الاقتصادية للحرب والتصعيد الإسرائيلي المستمر.

1-5 برنامج منح القدس – "إنماء"

في 25 أيار، وقّع صندوق الاستثمار الفلسطيني اتفاقية مع برنامج "تصـدير"[38] لإطلاق مرحلة جديدة من برنامج منح القدس (إنماء)، الموجّه لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة القدس.[39] تهدف هذه المنح إلى ضمان استمرارية الأعمال، وتحسين العمليات، وزيادة الإيرادات، وخفض التكاليف، وتوسيع الوصول إلى الأسواق.

تبني هذه المرحلة على المراحل السابقة التي دعمت 120 مشروعا بمنح مباشرة راوحت قيمتها الإجمالية 5.2 مليون يورو، وأسهمت في خلق أكثر من 650 وظيفة "مستدامة". ويُعدّ البرنامج مكملا لمبادرات أخرى ينفذها صندوق الاستثمار من خلال ذراعه للاستثمار الاجتماعي – مؤسسة فلسطين للتنمية – مثل: منح الطاقة الخضراء والاستدامة في القدس، برنامج التمكين الاقتصادي، برنامج غزة التمويلي للمشاريع الصغيرة، وبرامج دعم المسؤولية الاجتماعية للشركات.[40]

نفذ البرنامج على مرحلتين أساسيتين منذ عام 2014: المرحلة الأولى (2014–2017)، موّلت 21 مشروعا في مدينة القدس ومحيطها، وساهمت في الحفاظ على 110 وظائف،[41] بدعم مشترك من صندوق الاستثمار والاتحاد الأوروبي، حيث غطت المنح نحو 80% من التكاليف بينما تحمل المستفيد التكاليف المتبقية. أما المرحلة الثانية (2018–2021)، فقد قدّمت تمويلا مشتركا بقيمة 2.3 مليون يورو، استفاد منها 41 مشروعا، 67% منها يقودها شباب تحت سن الأربعين، و31% كانت مشاريع حديثة التأسيس. حوالي 70% من المشاريع كانت صغيرة ومتناهية الصغر (1–4 عمال)، وأسهمت في خلق 150 وظيفة جديدة والحفاظ على 200 وظيفة قائمة. لا تتوفر بيانات محدثة حول الوضع الحالي لتلك المشاريع والوظائف في ظل الأزمة المتصاعدة.

2-5 مشروع التمويل الريفي

في 29 أيار، عقدت مجموعة عمل التمويل الزراعي[42] اجتماعها الثاني الذي تخلله توقيع اتفاقية لإطلاق "مشروع الشمول المالي الريفي في فلسطين (RUFIPP)"، بين الحكومة الفلسطينية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا.[43] يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية والبيئية، وتحسين سبل عيش الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال نشر الثقافة المالية وتوفير منتجات مالية مناسبة وميسرة.[44] يستند المشروع إلى ثلاث ركائز رئيسية:

1. التوعية والتثقيف المالي الريفي.
2. توفير منتجات وخدمات مالية شاملة وصديقة للبيئة.
3. بناء قدرات مؤسسات التمويل الريفي.

36 PMA and PEF launch a financing program - PMA

37 The Prime Minister and the Governor of the PMA launch the "Badir" program - PMA

38 برنامج تنموي للقطاع الخاص ممول من القنصلية البريطانية في القدس، ينفذه تحالف بقيادة كوواتر الدولية Cowater International.

39 https://www.pif.ps/items/view/33565

40 https://www.psdf.ps/ar/programs/projects

41 https://www.bnews.ps/ar/node/9813

42 تعد مجموعة عمل التمويل الزراعي أحد مكونات منصة الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين، والتي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي في فلسطين.

43 https://www.moa.pna.ps/news/774

44 https://ifad-cofinancing.org/project/rural-finance-inclusion-project

طرح مقترح المشروع في أيلول 2024، ومن المقرّر أن يستمر حتى عام 2029، وتبلغ موازنته الإجمالية 28.6 مليون دولار، منها 12.9 مليون دولار (45.3%) ممولة من الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وصندوق ائتمان الضفة الغربية المُدار من قبل البنك الدولي، و4.8 مليون دولار (16.8%) مساهمات محلية، وبذلك يتبقى عجز تمويلي بنحو 10.9 مليون دولار(38%).[45] يستهدف المشروع صغار المزارعين والمشاريع الريفية في الضفة الغربية، ويهدف إلى الوصول إلى 24 ألف أسرة، مع خطة للتوسع لاحقا إلى قطاع غزة.

في الاجتماع ذاته، أعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية عن مبادرة "بذور التغيير" لمعالجة الأزمات المتداخلة المتمثلة في الاحتلال، والتغير المناخي، والانهيار الاقتصادي.[46] تركز الخطة بمحاورها الخمس على تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي للسلع الاستراتيجية (الأعلاف، والمحاصيل، ومنتجات الألبان، واللحوم الحمراء)، وتوسيع نطاق أنظمة الري المستدام، وإصلاح البيئة الزراعية، وتقديم الدعم الطارئ للمزارعين المتضررين من الصدمات المناخية واعتداءات المستوطنين، وإعادة تأهيل القطاع الزراعي المدمر في غزة.

6- حركة التداول في نيسان

ارتفع مؤشر القدس بنحو 11.2% خلال أيار 2025، ليغلق عند 542 نقطة في آخر يوم للتداول.[47] وبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 13.1 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 21.6 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 24.1% في عدد الأسهم و38.1% في قيمتها مقارنةً بشهر نيسان. وتُعزى هذه الزيادة إلى الأداء القوي للعديد من الشركات الكبرى المدرجة في آلية احتساب المؤشر، بما في ذلك شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، وأوريدو فلسطين (OOREDOO)، وشركة أركان العقارية (ARKAAN)، وشركة سجائر القدس (JCC). وسجلت كل من باديكو والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (APIC) أعلى حجم تداول من حيث عدد الأسهم خلال الشهر.

45 المصدر السابق.

46 https://www.wafa.ps/Pages/Details/122352

47 PEX Statistical Reports

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة
(مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الرابع 2024

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري
مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - نيسان 2025

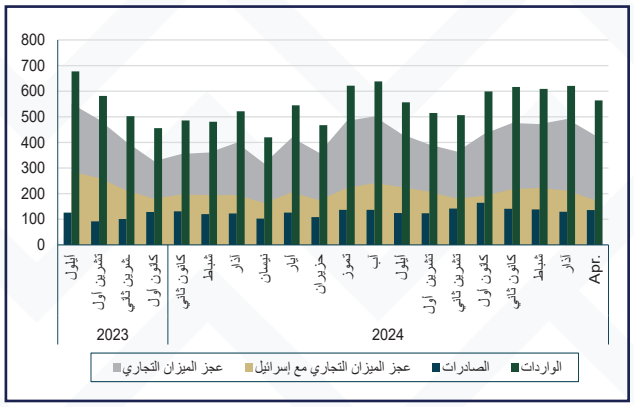

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع 1 2022 - الربع 1 2025

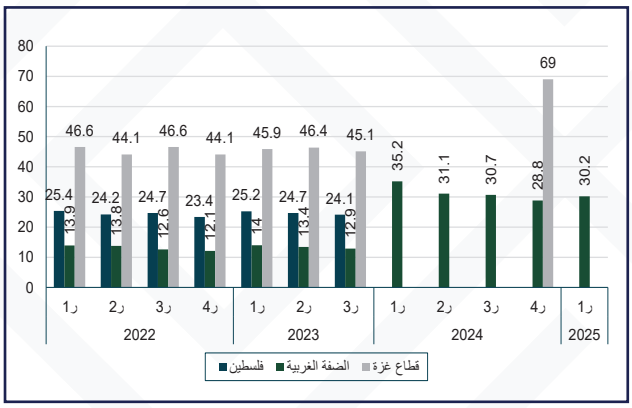

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري للدورة الأعمال
أيلول 2023 -ايار 2025

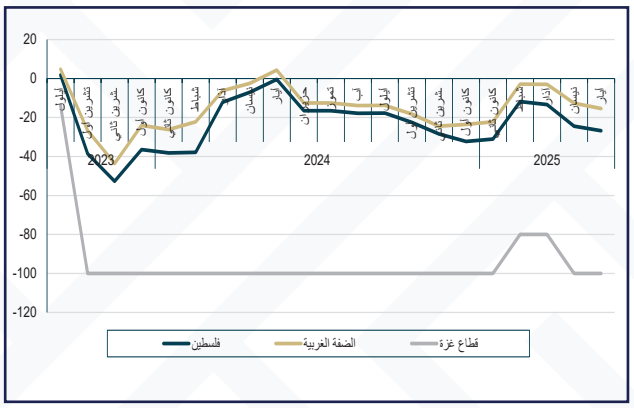

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 -أيار 2025

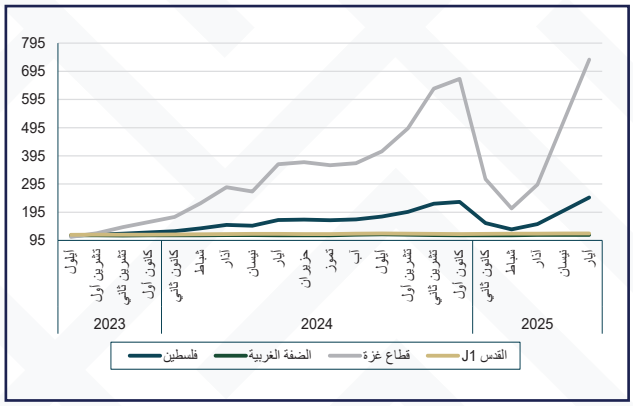

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - أيار 2025